دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة من مخاطر الحروب المسلحة

قارة تركي إلهام زوجة صاري¹¹ المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، ilhamkara_sari@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/09/27 تاريخ القبول: 2019/11/24 تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص:

يمثل موضوع حماية البيئة إحدى الجوانب المهمة التي يسعى القانون الدولي الإنساني إلى ضمان احترامها، والتي تتطابق ودوره الرئيسي المتمثل في صون الحياة البشرية بجميع مقوماتها، بما ذلك البيئية منها، والتي تجد مصدرها الأول في الأحكام العامة للقانون الدولي الإنساني، وبعض الأحكام الإضافية الخاصة. وهو ما حاول الباحث استعراضه في هذه الدراسة من خلال تبيان دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، أو بعبارة أخرى تحديد مفهوم البيئة المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني من مخاطر النزاعات المسلحة، ومبررات ذلك، ودور المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون في تكريس تلك الحماية.

كلمات مفتاحية: البيئة، التلوث، النزاعات المسلحة، المدنيين، الأعيان المدنية.

Abstract:

The protection of the environment is one of the important aspects of international humanitarian law that seeks to ensure respect for it, which corresponds to its main role of safeguarding human life in all its components, including the environment, which finds its primary source in the general provisions of international humanitarian law, and some additional special provisions. This is what the researcher tried to review in this study by showing the role of international humanitarian law in the protection of the environment during armed conflict, or in other words to define the concept of the environment covered by the protection of international humanitarian law from the dangers of armed conflict, and the justifications for this, and the role of the principles underlying this law in devoting That protection.

Keywords: environment, pollution, armed conflict, civilians, civilian objects.

المؤلف المرسل: قارة تركي إلهام زوجة صاري، الإيميل: ilhamkara_sari@hotmail.fr

مقدمة:

حضي موضوع البيئة¹ اهتماما كبيرا في كل من الشريعة الإسلامية والتشريعين الدولي والداخلي. بحيث أن التشريع الإسلامي كان السباق في المناداة بحماية البيئة من التلوث والفساد عن طريق استغلالها العقلاني، وهذا ما نجده في عدة آيات قرآنية وأحاديث نبوية تحت على ذلك، فيقول الله تعالى في كتابه العزيز: "ولا تعثوا في الأرض مفسدين"²، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إماطة الأذى عن الطريق صدقة» وكذلك قوله صلى عليه وسلم: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها"³.

أما على المستوى الدولي، كانت البداية بمؤتمر استوكهولم⁴ 1972 الذي دعي إلى العمل على التنمية المستدامة وغيرها من المبادئ التي تدعو إلى حماية البيئة، بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات منها اتفاقية جنيف المتعلقة بالتلوث الجوي العابر للحدود⁵ 1979، لينعقد مؤتمر بريوديغانيرو 1992⁶ للتأكيد على ضرورة حماية البيئة بحيث انبثق عنه العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية التنوع البيولوجي⁷ 1992.

كما كرست الحماية الدولية للبيئة قضائيا من خلال محكمة العدل الدولية⁸ في قرارها الصادر 1996 بخصوص مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها على الحق في بيئة نظيفة.

ولقد زاد الاهتمام الدولي بموضوع حماية البيئة نتيجة النزاعات المسلحة التي يشهدها عصرنا الحالي، باعتبارها أخطر المشكلات لخطورتها بسبب التطور السريع في الوسائل والأساليب التي تستخدم بين الأطراف المتنازعة مما يؤدي إلى المساس بالعناصر البيئية نتيجة للانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها؛ الأمر الذي دعي إلى ضرورة تطوير القواعد

والمبادئ التي يتعين على الأطراف المتحاربة مراعاة أحكامها لضمان حماية البيئة من الضرر البيئي الناجم عن النزاعات المسلحة⁹.

بحيث تناولت العديد من الاتفاقيات الدولية مسألة حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة منها اتفاقية لاهاي 1907¹⁰ واتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف الخاص بالنزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي 1977¹¹، إذ نجدها كلها تتمحور حول تحريم الاعتداء على البيئة معتبرتها ذلك من قبيل الجرائم البيئية.

وبناء على ذلك ما هو دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة؟، أو بعبارة أخرى ما هي البيئة المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني من مخاطر النزاعات المسلحة؟ وما هي مبررات ذلك؟ وما هو دور المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون في تكريس تلك الحماية؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تكون في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مخاطر النزاعات المسلحة على البيئة

المبحث الثاني: دور مبادئ القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة من مخاطر النزاع المسلح

المبحث الأول: مخاطر النزاعات المسلحة على البيئة

من المستقر عليه في القانون الدولي الإنساني هو أن يكون الهدف من العمليات العسكرية تحقيق النصر العسكري واستسلام الطرف الآخر، بحث أن كل هدف مخالف لذلك يكون غير مشروع مما يرتب المسؤولية الدولية¹².

لذلك دعي القانون الدولي الإنساني إلى ضرورة التمييز بين الأعيان العسكرية وغير العسكرية باعتبارها خاصة وضرورية للمدنيين فهي تشكل البيئة التي يعيشون فيها، فلا توجد أية فائدة حربية أو سبب من تدميرها، الأمر الذي أدى إلى منع الاعتداء عليها لمجموعة من الاعتبارات (المطلب الأول)، خاصة وأنه في ظل هذه النزاعات المسلحة كثيرا ما يتم استخدام وسائل وعتاد حربي متنوع تكون سببا في تلويث هذه البيئة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: البيئة المحظور مهاجمتها وأسس حمايتها من مخاطر الحروب

المسلحة

أصبح الحق في بيئة نظيفة من الحقوق الأساسية للإنسان، مما يستوجب احترامها في جميع الأوقات حتى أثناء الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة، هذا فيه انتهاك للالتزام الدولي المتمثل في الحفاظ على البيئة الطبيعية وصيانة مواردها من التلوث¹³.

ومن أجل ذلك منعت نصوص القانون الدولي الإنساني الاعتداء على فئة من الأعيان والممتلكات (الفرع الأول)، كون أن حماية هذه العناصر البيئية راجع إلى مجموعة من المبررات تشكل أسسا لهذه الحماية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: البيئة المحظور مهاجمتها

تتألف المدن من السكان المدنيين والأهداف المدنية، فأى هجوم عليها يعني ضرب السكان المدنيين والأعيان المدنية، وهو فعل محرم دولياً يترتب مسؤولية الفاعلين ومعاقتهم¹⁴.

والبيئة هي مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم¹⁵، أي البيئة الطبيعية والتي سماها القانون الدولي الإنساني بالأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين نظراً لحيويتها(ثالثاً)، والبيئة الاصطناعية التي هي من صنع الإنسان والتي تتمثل وفق القانون الدولي الإنساني في الأعيان المدنية(أولاً) والأعيان الثقافية والتاريخية(ثانياً).

بحيث اعتبر النظام الأساسي لروما كل هجوم يستهدف تلك الأعيان جرائم حرب، تولد المسؤولية الدولية ومحاكمة المجرمين الذين يتعمدون توجيه هجمات ضد المواقع المدنية وكذا المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى¹⁶.

أولاً: الأعيان المدنية

هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية، أي تلك الأعيان التي لا تساهم مساهمة فعالة في العمل العسكري¹⁷، ومن ذلك المدارس وأماكن العبادة، الآثار التاريخية والمستشفيات والمصانع...، فهي أعيان غرضها مدني وليس عسكري.

ولقد حرمت اتفاقيات لاهاي لسنة 1907 ضرب الأهداف المدنية، كما أعطت الحق للدولة التي تضررت من ضرب الأهداف المدنية أن تطالب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها.

كما ألزمت الاتفاقية دولة الاحتلال بمعاملة ممتلكات البلدية وممتلكات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية والمؤسسات الفنية والعلمية كممتلكات خاصة حتى عندما تكون ملكا للدولة. لذلك منعت كل حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات والآثار التاريخية والفنية والعلمية، وفي حالة ما تم فعل ذلك فإنه يتم متابعة مرتكبي تلك الأفعال قضائياً¹⁸.

ثانياً: الأعيان الثقافية

الأعيان الثقافية هي عبارة عن كل إنتاج ناتج عن التعبير الذاتية الإبداعية للإنسان، سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر في المجال الفني أو العلمي أو الثقافي أو التعليمي والتي لها أهمية في تأكيد استمرارية المسيرة الثقافية¹⁹.

فهي حسب اتفاقية اليونسكو لسنة 1970 الممتلكات المتعلقة بالتاريخ والأماكن الأثرية، التماثيل والمنحوتات الأصلية...، التي تقرر كل دولة لاعتبارات دينية أو علمانية بأن لها أهمية لعلم الآثار أو ما قبل التاريخ أو الآداب أو الفن أو العلم²⁰.

ولقد حددت اتفاقية لاهاي 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، الممتلكات التي تعد أعياناً ثقافية²¹.

كما منعت هذه الاتفاقية كل هجوم مباشر وامتعد ضد المباني الخاصة بالدين أو الفن أو العلوم أو المخصصة للأعمال الخيرية أو الآثار التاريخية، شريطة ألا تكون مستخدمة لأغراض عسكرية²².

ولقد اعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية كل الهجمات الموجهة عمداً ضد المباني المخصصة للعبادة أو التعليم أو الفن أو العلوم أو الآثار التاريخية... من بين جرائم الحرب²³.

ثالثا: الأعيان الحيوية

هي تلك الأعيان والمواد التي لا يمكن الاستغناء عنها كونها ضرورية لبقاء الإنسان، والتي عبر عنها البروتوكول الإضافي الأول بالأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

فهذه المواد قد ترتبط ارتباطا وطيدا مع عناصر التي تتشكل منها البيئة الطبيعية؛ وهذا ما نجده خاصة عند استخدام الأسلحة النووية كوسائل للقتال، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالبيئة نتيجة تلويث الماء والتربة والهواء، مما يشكل خطرا على حياة السكان في المناطق التي تعرضت لمثل تلك الهجمات²⁴.

الفرع الثاني: أسس حماية البيئة من مخاطر الحروب المسلحة

أمام مظاهر الإخلال بالبيئة والتي لم تعد تقتصر على بلد واحد بل كل سكان الكوكب، تولد حق العيش في بيئة سليمة ونظيفة الذي يقوم على توفير كل شروط النظافة والسلامة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان أي حق الإنسان في استعمال والتمتع بظروف بيئية طبيعية سليمة تسمح له بحياة كريمة مرفهة(ثالثا)، وواجبه كذلك في المحافظة على البيئة الطبيعية والحد من تدهورها وتلويثها²⁵.

إن ذلك لا يقتصر على الحيز الزمني الآني وإنما يمتد إلى الأجيال القادمة(أولا)، هذا ما جعله مسألة عالمية يمثل حقا مشتركا للإنسانية(ثانيا)، ومن اللوازم الضرورية لحياة الإنسان.

أولا: الحق في بيئة نظيفة والتنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها²⁶.

فهي ذلك العمل المنتج والنوعي الذي يوفر حياة أفضل لجميع الشعوب، برفع المستوى المعيشي في جميع الجوانب²⁷، بما فيها السكن والمناطق الخضراء وغير ذلك. ولقد أصبحت "التنمية العمرانية المستدامة" و"المدينة المستدامة" من المصطلحات المتعارف عليها²⁸، كونها تشكل أحد مضامين حق الإنسان في أن يعيش في بيئة سليمة ونظيفة²⁹. فالمدينة المستدامة هي تلك المدينة التي تحقق احتياجات السكان دون التأثير السلبي في احتياجات الأجيال المستقبلية، أي تلك المدينة التي تتوافر فيها عناصر الاستدامة وذلك بأن تعتمد التنمية العمرانية على المبادئ البيئية في اتخاذ القرار³⁰.

ثانيا: الحق في بيئة سليمة ونظيفة حق جماعي

لقد أصبحت مسألة حماية البيئة والطبيعة والحياة اليومية للسكان أمرا ضروريا، باعتبارها تراث مشترك للإنسانية، فهي حق جماعي لجميع الشعوب في المجتمع الدولي وفي مواجهة جميع الدول³¹. بحيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه لكل فرد الحق في أن يعيش في بيئة نظيفة لمتطلبات صحته ورفاهيته³²، بالإضافة إلى الميثاق العالمي للطبيعة لسنة 1982 على أن للإنسان الحق أساسي في ظروف معيشية مرضية وفي بيئة محيطة تسمح له بالحياة وبكرامة ورفاهية³³.

ثالثا: الحق في بيئة سليمة ونظيفة مرتبط بحياة الإنسان وكرامته

تمثل البيئة السليمة والمتوازنة من اللوازم الضرورية لحياة الإنسان وكرامته، بل أكثر من ذلك حقا من الحقوق الأساسية التي يجب أن تضمن له الدولة إمكانية التمتع به وممارسته والدفاع عنه³⁴. بحيث اعتبرت الصكوك الدولية الظروف الحياة الملائمة في البيئة حقا أساسيا للإنسان³⁵.

لذلك من واجب الدولة صياغة وإصدار كافة القوانين والتنظيمات، لمراقبة ومنع التلوث وكذلك أن تعمل على ضمان تمتع مواطنيها بالعيش في بيئة سليمة وصحية، فمن أجل ذلك يحق للدولة أن تقوم بتحديد الحماية ونطاقها³⁶.

المطلب الثاني: الملوثات البيئية الناتجة عن النزاعات المسلحة

تؤدي النزاعات المسلحة نتيجة استخدام وسائل وعتاد حربي متنوع إلى تلويث البيئة، إما بيولوجيا (الفرع الأول) أو نوويا (الفرع الثاني) أو كيميائيا (الفرع الثالث) يمس بالإنسان أو الوسط البيئي، كما تؤدي هذه الحروب إلى تدمير البيئة المبنية فتسبب تلويثا بصريا يشمئز منه المنظر (الفرع الرابع).

الفرع الأول: التلوث البيولوجي (La pollution biologique)

التلوث البيولوجي عبارة عن كائنات حية مرئية بالعين، سواء نباتية أو حيوانية تلوث الوسط البيئي (ماء أو تربة أو هواء)³⁷. بحيث ينتج عن هذا التلوث أمراض جد خطيرة تسبب الوفاة كالتاعون والكوليرا، الجدري والحمى الصفراء والالتهاب الرئوي³⁸.

فالسلاح البيولوجي هو سلاح حربي يعد من أسلحة الدمار الشامل، كالغازات السامة أو العبوات الذاتية الدفع أو القذائف التي تخرج منها مكروبات معدية تلوث الهواء والماء والتربة، لتصل إلى الحيوانات والنباتات وجسم الإنسان عن طريق الجهاز الهضمي أو الجهاز التنفسي فتسبب له أمراضا تؤدي إلى موته³⁹.

ولقد عملت الاتفاقيات الدولية جاهدة على وضع قيود للحد من إنتاج وانتشار هذا النوع من الأسلحة ومنع استعماله في الحروب، هذا ما نجده في بروتوكول جنيف لعام 1925 واتفاقية⁴⁰ 1972.

الفرع الثاني: التلوث النووي (La pollution nucléaire)

يتمثل التلوث النووي في التغيرات البيئية الناتجة عن الأنشطة الإنسانية، بسبب إدخال الإنسان مواد نووية مشعة أو طاقة نووية، مما يؤدي إلى إحداث أضرار بالبيئة تصيب الإنسان وكل المخلوقات الحية التي يتشكل منها النظام البيئي⁴¹.

ويجد هذا النوع من التلوث مصدره في وسائل النقل ومحطات توليد الطاقة التي تعمل بالوقود، بالإضافة إلى التفجيرات النووية الناتجة إما عن التجارب أو عن العمليات العسكرية⁴².

الفرع الثالث: التلوث الكيميائي (la pollution chimique)

يمس التلوث الكيميائي المسطحات المائية، بحيث يصبح للماء تأثير سام نتيجة وجود مواد كيميائية خطيرة فيه كمركبات الرصاص أو الزئبق أو المبيدات الحشرية⁴³. ولقد سعت الجهود الدولية إلى حظر استعمال الأسلحة الكيميائية من غازات خانقة أو سامة أثناء الحروب، وهذا ما جاءت به اتفاقية لاهاي 1907 بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية، بالإضافة إلى بروتوكول جنيف 1925.

الفرع الرابع: التلوث البصري

يتمثل التلوث البصري في تلك الأعمال الإنشائية التي هي من صنع الإنسان، تؤدي الناظر عند مشاهدتها فتفقده الإحساس بالقيم الجمالية والصور الراقية للمنشآت، لتشكل مادة ملوثة غير طبيعية تتنافر مع من حولها من عناصر أخرى⁴⁴.

وهو من أحدث الملوثات الناتج عما أصاب المحيط الحضري من تدهور نتيجة التطور الصناعي والتكنولوجي غير المرشد بيئياً⁴⁵. هذا ما نجده في الحروب حيث أصبحت الآن تعتمد على وسائل حربية متطورة تكنولوجيا تؤدي إلى تدمير كلى للوسط المبني الذي يعيش فيه الإنسان.

على أن الحروب تعد من الأسباب الرئيسية والمباشرة التي تساهم في تزايد التنافر البصري للمدينة، إذ أن الحروب والعمليات العسكرية العشوائية تؤدي إلى تدمير البنى الحضرية للمدينة⁴⁶.

المبحث الثاني: دور مبادئ القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة من مخاطر

النزاع المسلح

يظهر الاهتمام الدولي بالبيئة كذلك أثناء النزاعات المسلحة، من خلال القانون الدولي الإنساني الذي أخضع تصرفات الأطراف المتحاربة أثناء مباشرتها للعمليات القتالية إلى مجموعة من الالتزامات والضوابط، هذه الأخيرة تشكل مجموعة من المبادئ الدولية التي يتعين على الدول المتحاربة مراعاتها، لحماية الأشخاص والأعيان المدنية، فمنها ما له علاقة مع أساليب المستعملة في الهجوم (المطلب الأول)، ومنها ما يتعلق بالهدف المرجو من العمليات العسكرية هو إرهاب العدو والأعيان العسكري (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المبادئ المتعلقة بأساليب الهجوم على الأعيان والممتلكات البيئية

قد يتم استعمال الأسلوب العشوائي عند شن الهجمات (الفرع الأول)، كما قد يلجأ أحد الأطراف المتحاربة إلى الأعمال الانتقامية لمواجهة الأعمال غير المشروعة من الطرف الآخر والتي تسبب له أضراراً (الفرع الثاني)، أو أساليب للغدر بالمدنيين والأعيان المحمية (الفرع الثالث). لذلك أقر القانون الدولي الإنساني مجموعة من المبادئ لمواجهة تلك الأساليب القتالية كأساس لتحريم استعمالها.

الفرع الأول: مبدأ حظر الهجمات العشوائية

عرف البروتوكول الإضافي الأول الهجمات العشوائية بالأساليب والأسلحة التي لا تسمح بسبب نقص دقتها بالتمييز الأساسي بين العسكريين والمدنيين أو التي لا يمكن ضبط آثارها على البيئة لا من حيث الزمان ولا المكان⁴⁷.

لذلك تم حظر استعمال الأسلحة والأساليب (الألغام الأرضية المغروسة خارج المناطق العسكرية)، التي تسبب للمدنيين وممتلكاتهم أضراراً بالغة مقارنة مع الغرض العسكري المراد تحقيقه، كما أكد البروتوكول الإضافي الأول على ضرورة احترام البيئة الطبيعية، بما فيها المواد الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة كالمواد الغذائية ومرافق مياه الشرب...⁴⁸.

الفرع الثاني: مبدأ حظر الأعمال الانتقامية

الأعمال الانتقامية هي تلك التدابير القهرية التي يتخذها أحد الأطراف المتحاربة بسبب وقوع أعمال غير مشروعة تسبب له أضراراً من قبل الطرف الآخر، وذلك من أجل إجبار هذا الأخير التوقف عن هذه التصرفات والالتزام بقواعد قانون النزاعات المسلحة⁴⁹. وفي هذا الشأن منعت اتفاقيات جنيف وكذلك البروتوكول الإضافي الأول 1977، كل أعمال الاقتصاص ضد الأهداف المدنية والأشياء التي تعد ضرورية لبقاء المدنيين، وكذلك البيئة الطبيعية⁵⁰.

الفرع الثالث: مبدأ حظر أعمال الغدر

الغدر هو من التصرفات المحرمة، ولقد عرف البروتوكول الإضافي الأول الغدر بأنه تلك الأفعال التي تستثير ثقة الخصم مع تعمد خيانة هذه الثقة، مما يدفع الخصم إلى الاعتقاد بأن له حق في أو أن عليه التزاماً بمنح الحماية طبقاً لقواعد القانون الدولي التي تطبق في النزاعات المسلحة⁵¹.

كما اعتبر الاستعمال الغادر لعلامات الحماية للأعيان المشمولة بالحماية أثناء العمليات القتالية من ممتلكات الثقافية والمواقع الخاصة بالصحة أو البيئة، التي تقرها الاتفاقيات وهذا البروتوكول بمثابة انتهاكات جسيمة⁵²، فهذا فيه خرق لمبدأ حسن النية الذي يفرض على أطراف النزاع احترام قواعد قانون النزاعات المسلحة⁵³.

وإذا طبقنا ذلك على الغدر الذي يقع على البيئة أثناء النزاعات المسلحة، استعمال نباتات أو موارد المياه كوسيلة غادرة تلحق أضرار بالعدو⁵⁴.

المطلب الثاني: مبدأ التناسب والتمييز بين الأعيان

لقد حددت قواعد القانون الدولي الإنساني الهدف من العمليات العسكرية بأن يكون إضعاف العدو، لذلك ألزم الأطراف المتحاربة بأن تراعي الهجمات الضرر الذي يلحق الخصم مع ذلك الهدف (الفرع الأول)، وأن توجه الهجمات ضد الأهداف العسكرية لا غيرها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبدأ التناسب

مؤدى هذا المبدأ هو أن يتم مراعاة التوازن بين الضرر الذي قد يلحق بالخصم مع الأهداف العسكرية المراد تحقيقها كنتيجة لاستخدام القوة أثناء سير العمليات العسكرية، فهذا المبدأ يسعى إلى إقامة التوازن بين الإنسانية (ولقد أشرنا إلى أن البيئة من حقوق الإنسانية غير قابلة للتجزئة) والضرورة الحربية⁵⁵.

ولقد ورد مبدأ التناسب في النزاعات المسلحة في كلا من البروتوكول الإضافي الأول وكذا البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977⁵⁶.

ويرجع الأساس في مبدأ التناسب إلى فكرتين الإنسانية والضرورة العسكرية⁵⁷. فالإنسانية مفادها أن الخصم ملزم بتوجيه الهجمات ضد المقاتلين فقط وضد الأهداف العسكرية دون سواها، أما الممتلكات الأخرى فهي محمية بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

أما الضرورة العسكرية فهي تلك الحالة التي لا تترك وقتاً كافياً من قبل الأطراف المتحاربة لاختيار الوسائل المستخدمة في أعمالها العسكرية الفورية، مما يؤدي إلى استعمال الوسائل القاسية والعنيفة بالقادر اللازم لتحقيق الغرض من النزاع⁵⁸.

وبناء على ذلك يقوم مبدأ التناسب على ضرورة تقاضي الهجمات العشوائية وحماية البيئة التي ستكون مسرحاً للعمليات العدائية، التي يمكن أن تشكل جرائم حرب لمساسها بالسلامة الإنسانية⁵⁹.

الفرع الثاني: مبدأ التمييز بين الأعيان

يقوم القانون الدولي الإنساني على مبدأ أساسي هام يقضي بالتمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف غير العسكرية⁶⁰، والذي يترتب عليه التمييز بين الأعيان والممتلكات العسكرية والأعيان والممتلكات غير العسكرية.

وهذا ما دعي إليه البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، بحيث قام بتعريف الأعيان العسكرية وعلى أساسها منع الاعتداء على الأعيان غير العسكرية بما فيها تلك التي لها علاقة بالبيئة الضرورية لحياة الإنسان، وهي تتمثل وفق البروتوكول في:

- منع الأعمال العدائية الموجهة ضد المباني المخصصة للعلوم والأعمال الخيرية أو الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي للشعوب.
- منع مهاجمة الأشغال الهندسية والمنشآت من سدود وجسور ومحطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تحتوي على قوى خطيرة بالنسبة للسكان⁶¹.

الخاتمة:

نستنتج من خلال دراستنا لموضوع حماية البيئة في ظل النزاعات المسلحة مجموعة

من النقاط، من بينها:

(1) حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة ونظيفة الذي يقوم على توفير كل شروط النظافة والسلامة في البيئة التي يعيش فيها مما يسمح له بحياة كريمة مرفهة، مضمون في ظل النزاعات المسلحة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

(2) البيئة المحمية من أخطار النزاعات المسلحة في ظل القانون الدولي الإنساني هي:

- البيئة الطبيعية: سماها القانون الدولي الإنساني بالأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين نظرا لحيويتها.

- والبيئة الاصطناعية: وهي البيئة التي يصنعها الإنسان والتي تتمثل وفق القانون الدولي الإنساني في الأعيان المدنية والأعيان الثقافية والتاريخية.

(3) الملوثات البيئية تتمثل أساسا في نوع الأسلحة المستعملة، وهي:

- السلاح البيولوجي هو سلاح حربي يعد من أسلحة الدمار الشامل، كالغازات السامة.

- التلوث النووي بسبب إدخال الإنسان مواد نووية مشعة أو طاقة نووية كالتفجيرات النووية.

- التلوث الكيميائي، بحيث يصبح للماء تأثير سام نتيجة وجود مواد كيميائية خطيرة فيه كمركبات الرصاص.

- التلوث البصري، فالحروب والعمليات العسكرية العشوائية تؤدي إلى تدمير البني الحضرية للمدينة.

(4) تقييد حق الأطراف المتنازعة من أجل حماية البيئة في: استخدام وسائل القتال، منع

الهجوم على المنشآت غير العسكرية وحظر عشوائيته من خلال التناسب بين الوسائل القتالية والهدف العسكري، إلى جانب منع الهجمات الانتقامية والغدر.

5) الاعتداء على البيئة في ظل النزاعات المسلحة فعل مجرم دولياً.
أما عن التوصيات:

1) لا بد من وضع العقوبات المقررة في حالة المساس بالعناصر البيئية المحظور المساس بها في ظل النزاعات الدولية المسلحة، إذ أن التجريم لوحده غير كافي، وذلك في النصوص التي يتشكل منها القانون الدولي الإنساني.

2) إنشاء محكمة دائمة خاصة بالبيئة، أو أن يدرج ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم الدولية التي تمس بالبيئة خاصة في ظل النزاعات المسلحة.

الهوامش:

- 1- البيئة لغة: يقال تبوأ أي حال ونزل وأقام، والاسم من الفعل هو البيئة أي المنزل أنظر: ابن منظور، لسان العرب، ج5 دار المعرف بالقاهرة، مصر، ص.381
- 2 - سورة الشعراء، الآية 183
- 3- أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2015، ص.31.
- 4- اعلان ستوكهولم 1972، أنظر موقع الامم المتحدة WWW.Unep.Org
- 5- اتفاقية جنيف المؤرخة في 13 ديسمبر 1979 المتعلقة بالتلوث الجوي العابر للحدود، أنظر الموقع: WWW.Unece.Org/env
- 6- اعلان ريوديجانيرو 1992 بشأن التنمية البشرية، انظر موقع برنامج الامم المتحدة للبيئة: WWW.Unep.Org.
- 7- اتفاقية التنوع البيولوجي 1992، انظر موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية: WWW.Wipo.int.
- 8- النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، انظر موقع WWW.Un.Org,
- 9- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص101.
- 10- اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين واعراف الحرب البرية 1907
- 11- البروتوكول الاول الملحق باتفاقية جنيف لعام 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة
- 12- عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، بدهن طبعة، دار المطبوعات الجامعية، 2002، الاسكندرية، مصر، ص.114
- 13- أحمد عبد الونيس شتا، الحماية الدولية للبيئة في أوقات النزاعات المسلحة، المجلة النصرية للقانون الدولي، المجلد 52، 1997، ص.32
- 14- المادة 25 من اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قواعد وأعراف الحرب البرية 1907 والمادة 8/ب/4 النظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998
- 15- إعلان استكهولم 1972
- 16- المادة 8/ب/2 والمادة 8/ب/9 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

- 17- المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول 1977، والمادة 25 من اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قواعد وأعراف الحرب البرية 1907
- 18- المادة 56 من اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قواعد وأعراف الحرب البرية 1907.
- 19- علي خليل اسماعيل الحديثي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، دراسة تطبيقية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص. 21.
- 20- المادة 1 من اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استرداد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة 1970
- 21- المادة 01 من اتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية 1954
- 22- المادة 27 نفس المصدر
- 23- المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية
- 24- المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول 1977
- 25- فرج صالح الهريش، جرائم تلويث البيئة، دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، ص. 196. 197
- 26- ليلى اليعقوبي، الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع2، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ص. 48.
- 27- بوشنقير إيمان، رقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع2، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ص. 38. 40
- 28- Nathalie Blanc, Vers une esthétique environnementale, Amazon, France, 2008, p.3.
- 29- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص. 95.
- 30- نجوى صادق عبد الجاني، المدينة الخضراء كأسلوب للمحافظة على الموارد البيئية من التلوث، المجلة العراقية لهندسة العمارة، المجلد 30، العدد 1.2، ص. 89.
- وفي هذا الإطار ألقى الميثاق العالمي للطبيعة الصادر عن الجمعية العامة 1982 على الإنسان واجب الحماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية
- 31- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص. 94.
- 32- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 94/45 لسنة 1990
- 33- أحمد لكحل، المرجع والصفحة السابق ذكرهما
- 34- نفس المرجع، ص. 97.

- 35- المبدأ الأول لإعلان ستوكهولم المتعلق بحماية البيئة 1972، بالنسبة للمؤسس الدستوري الجزائري فلقد ألقى مهمة حماية هذا الحق على الدولة بأن تعمل على الحفاظ عليه باعتباره حقا من الحقوق الأساسية طبقا للمادة 68 القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، ج.ر، ج.ج، ع14، المؤرخة في 7 مارس 2016
- 36- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص.99
- 37- محمد محمود الروبي محمد، الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة (دراسة مقارنة)، ط1، 2014، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.296
- 38- عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت لبنان، ط1، 2008، ص75 إلى ص77.
- 39- المرجع نفسه، ص.120
- 40- على عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية، (دراسة مقارنة)، ط1، 2013، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص.117
- 41- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة الاسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية، جامعة الملك سعود، ط1، 1996، ص.123
- 42- محمد محمود الروبي محمد، المرجع السابق، ص.295.
- 43- محمد طلال جميل خالد، تحليل وتقييم التشويه البصري في مدينة طولكرم، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص.2
- 44- Benchikh Le-Hocine Med Fadel, les pollutions de l'environnement urbaine et la sante, courrier du Savoir, Université Mohamed Khaider- Biskra, Algérie, n 4, juin 2003, pp.103.124
- 45- سوسن صبيح حمدان، أثر التلوث البصري في تشويه جمالية المدن، مدينة بغداد نموذجاً، قسم الدراسات الجغرافية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ص.8
- 46- المادة 4/5 من البروتوكول الاضافي الاول 1977
- 47- المادة 54 / 2 نفس المصدر
- 48- لنوار فيصل، حماية البيئة الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1، 2002، ص.191.

- 49- أنظر : المادة 46 و 47 من الاتفاقية الأولى لجنيف، والمادة 3/33 من الاتفاقية 4 لجنيف، بالإضافة الى المواد : 20 ، 53 ، 56 من البروتوكول الاضافي الأول
- 50- المادة 37 من البروتوكول الاضافي الأول لسنة 1977
- 51- المادة، 85 نفس المصدر
- 52- لنوار فيصل، المرجع السابق، ص. 201
- 53- المرجع نفسه، ص. 200
- 54- أحمد لكحل، المرجع السابق، ص. 100
- 55- أنظر المادة 51(5) (ب) و المادة 57(2) (أ) و(ب) من البروتوكول الاضافي الأول، وكذلك المادة 3 (ج)
- 56- محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط6، 2007، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص. 846
- 57- نفس المرجع
- 58- أحمد لكحل، المرجع السابق
- 60- محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، بدون طبعة. الجزائر، ص. 176
- 61- المادة 56 من البروتوكول الاضافي الأول 1977